

**العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادي  
بالتطبيق على الحالة المصرية  
خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨)  
بحث مقدم من الباحثة**

د/ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى

مدرس بقسم الاقتصاد  
كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات  
جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

**ملخص الدراسة:**

يمثل الفقر عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ولذلك تسعى كافة الدول لتبني السياسات الرامية لإستئصال شأفة الفقر والنهوض بمستوى معيشة المواطنين، و من هنا تبحث الدراسة في ثلاث إشكاليات هي:

\* رغم تزايد الإستثمارات الموجهة لمحافظة الصعيد إلا أن الفجوة الدخلية مازالت قائمة بينها و بين المحافظات الأخرى.

\* رغم نمو الاقتصاد القومي بمعدلات مرتفعة إلا أن ذلك لم يتناسب مع معدلات الفقر في المجتمع.

\* رغم تزايد إنفاق الدولة و المؤسسات غير الهادفة للربح على مشاريع الحماية الإجتماعية و تحسين دخول الفقراء، إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي لإستئصال شأفة الفقر.

- وتمثلت المنهجية المتبعة في الدراسة في منهجيتي الإستنباط و التحليل، ويتناول البحث خمسة أقسام، يتعرض اولها إلى الإطار المرجعي لدراسات الفقر، وثانيها إلى مشكلة الفقر في مصر من حيث الحجم والأبعاد، أما القسم الثالث فيتناول تحليل ظاهرة الفقر و تطورها ومحدداتها في مصر خلال الفترة، ويتناول القسم الرابع تحليل وتقييم السياسات والاجراءات المطبقة لمواجهة مشكلة الفقر في مصر، وتعرض الدراسة في القسم الخامس لأهم الإستخلاصات والتوصيات، ومن النتائج الهامة للدراسة أن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية كما أن انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، وخلصت الدراسة إلى عدداً من التوصيات من بينها ضرورة التركيز على نمط من النمو الإحتوائى يضمن خلق فرص عمل أكثر و أفضل.

### كلمات مفتاحية:

الفقر - النمو الاقتصادي - الفقر المدقع - الفقر المطلق - شأفة الفقر - الفقر متعدد الأبعاد - معدل التضخم - البطالة - الفقر النسبي - النمو الداعم للفقراء .

### مقدمة:-

يُمثل الفقر عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ويشكل الفقر والحرمان خطراً مباشراً على الاستقرار الاقتصادي و السياسى و الاجتماعى و الأمنى، حيث يولد الفقر بيئة ملائمة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف و التطرف و الممارسات غير السعريية. ولذلك، تسعى كافة الدول لتبنى السياسات الرامية لإستئصال شأفة الفقر و النهوض بمستوى معيشة

المواطنين حيث يتم تبني سياسة دولية لإستئصال الفقر والقضاء على الفقر المدقع وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة التي أتت عليها جميع الدول.

### إشكاليات الدراسة:-

تبحث الدراسة في ثلاث إشكاليات مطروحة بهدف الوقوف على أسبابها و محدداتها و التعرف على السياسات واجبة الإلتباع لمواجهتها على النحو الآتي:

\* رغم نمو الاقتصاد القومي بمعدلات مرتفعة إلا أن ذلك لم يتناسب مع معدلات الفقر في المجتمع.

\* رغم تزايد إنفاق الدولة و المؤسسات غير الهادفة للربح على مشاريع الحماية الإجتماعية و تحسين دخول الفقراء، إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي لإستئصال شأفة الفقر.

\* رغم تزايد الإستثمارات الموجهة لمحافظة الصعيد إلا أن الفجوة الدخلية مازالت قائمة بينها و بين المحافظات الأخرى.

### أهداف البحث:

#### تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- ١ - التعرف علي حجم مشكلة الفقر في مصر وابعادها المختلفة
- ٢- دراسة وتحليل مُحددات مشكلة الفقر في مصر،أى معرفة الاسباب التي أدت إلي تفاقم المشكلة
- ٣- عرض وتقييم السياسات والاجراءات المطبقة للتخفيف من جِدَة المشكلة وتوصيات الدراسة في هذا الشأن.

### منهج البحث:-

تستعرض الدراسة أولاً الإطار النظرى للعلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادي، حيث تتناول أهم أنواع الفقر و الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية للفقر، و أهم النظريات الاقتصادية المُفسرة للفقر، وكذلك آثار السياسات الاقتصادية على الفقر، و العلاقة

بين النمو الإقتصادي و الفقر فى إطار نظرية النمو المحابى أو الداعم للفقراء،  
والعلاقة بين النمو الإقتصادي و العدالة فى توزيع الدخل.  
و يتمثل الجانب التحليلى لظاهرة الفقر فى الحالة المصرية على دراسة محدداتها  
و تحليل وتقويم السياسات والاجراءات المطبقة لمواجهة الظاهرة.

### خطة البحث:-

ينقسم البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالى:

القسم الأول: الإطار المرجعى لدراسات الفقر(الأدبيات النظرية و الدراسات  
التطبيقية)

القسم الثانى: مشكلة الفقر فى مصر: الحجم والأبعاد

القسم الثالث: تحليل ظاهرة الفقر و تطورها ومحدداتها فى مصر خلال الفترة  
(١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨)

القسم الرابع: تحليل وتقويم السياسات والاجراءات المطبقة لمواجهة مشكلة الفقر  
فى مصر

القسم الخامس: النتائج و توصيات الدراسة

## القسم الأول الإطار المرجعي لدراسات الفقر (الأدبيات النظرية و الدراسات التطبيقية)

### أولاً: أنواع الفقر :-

يوجد أنواع متعددة للفقر على النحو الآتي<sup>1</sup> :

#### ١- الفقر النقدي :-

وهو ذلك النوع الذي يكون فيه الفقير غير قادر على تحمل النفقات و يعبر عنه " بمعدل الفقر "

#### ٢- الفقر المطلق :-

وهو ذلك النوع الذي لا يستطيع فيه الفقير بواسطة دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الضرورية (كالمأكل والملبس و الصحة و التعليم).

#### ٣- الفقر النسبي :-

وهو ذلك النوع الذي يبرز الفروق في مستويات الموارد النسبية وعدم المساواة في توزيع تلك الموارد في المجتمع، أي يمكن وصفه بأنه إفتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

#### ٤-الفقر المدقع :- وهو ذلك النوع الذي يكون فيه الفرد غير قادر على الوصول

إلى إشباع حاجاته الغذائية بواسطة دخله.

#### ٥- الفقر متعدد الأبعاد :-

يشمل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد عناصر غير مادية كتوافر الإحتياجات الأساسية من الخدمات العامة (مثل الصحة و التعليم و المسكن المناسب)

1-Tikhomova, N.2015, "The Structural Preconditions and Basic Types of Poverty in Russia", Sociological Research, Vol.54, Issue. 1

## ثانياً: الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية للفقر<sup>٢</sup>:-

### ١- الأسباب الاقتصادية:-

تتمثل الأسباب الاقتصادية للفقر فى الآتى:

- أ- تدنى مستويات الدخل و الموارد اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية كالأغذية، المأوى، الملابس، و انخفاض مستويات الصحة والتعليم.
- ب - عدم الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لدى الدول لتحسين المستوى الاقتصادى و الاجتماعى، و يصبح المجتمع إستهلاكي و غير منتج.
- ت -انخفاض مستوى إنتاجية العمال، حيث أن الإنتاجية لها علاقة بالحصول على التعليم و الخدمات الصحية والإئتمان.
- ث-ارتفاع معدلات البطالة و الدين الخارجى و الأزمات المالية و التى تسببت فى الكثير من المشاكل للفقراء

### ٢- الأسباب الاجتماعية:-

تتمثل الأسباب الاجتماعية للفقر فى الآتى: أ-ارتفاع معدل الأمية وتدنى مستوى

التعليم و التدريب المهنى لمتطلبات سوق العمل

ب-تهميش دور المرأة، وخاصة فى المناطق الريفية، وأبعادها عن السياسات التى تحد من الفقر .

ت-التفاوت الصارخ فى توزيعات الثروة و الدخل و الذى يؤدى إلى إقصاء شرائح مختلفة من المجتمع.

ث-إنتشار الفساد والبيروقراطية، مما يلحق الضرر بتوزيع الإنفاق العام ويعرقل النمو ج-ضعف قدرة المؤسسات الرسمية و غير الرسمية فى مكافحة الفقر .

(٢) حاجى فطيمة ٢٠١٤، "إشكالية الفقر فى الجزائر فى ظل البرامج التنموية : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤)"، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص ١٣-١٦ .

### ثالثاً: الفقر فى النظرية الاقتصادية:-

تعددت رؤى وتوجهات المدارس الاقتصادية لظاهرة الفقر و تطورها عبر العصور منذ عهد التجاربيين وصولاً إلى النظرية الاقتصادية المعاصرة، وذلك على النحو الآتى:

#### ١- الفقر فى الفكر الإقتصادى التجارى:-

عرفت مرحلة التجاربيين بروز الطبقة الوسطى (التجار) على حساب طبقة النبلاء، وبحثهم المستمر عن تكوين الثروة و الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة لتعزيز مكانة الدولة، إذ اعتبروا تحقيق الثروة مرادفاً للغنى و الرفاهية و نقيض لحالة الفقر و البؤس، مما أدى إلى تمركز الثروة فى يد التجار على حساب بقية فئات المجتمع<sup>٣</sup>.

#### ٢- الفقر فى المذهب الطبيعى:-

وفقاً لمذهب الطبيعيين، فإن الفقر يمثل إنحرافاً عن النظام الطبيعى، حيث يتضمن هذا النظام إعلاناً مبدئياً لمنهج إقتصادى خالٍ من الفقر، ويمكن القول بأن الفكر الطبيعى قد وقف عاجزاً عن تقديم تفسيراً واضحاً لظاهرة الفقر فى ظل نموذج إقتصاد السوق<sup>٤</sup>.

#### ٣- الفقر فى الفكر الإقتصادى الكلاسيكى:-

لم يتناول الكلاسيك قضية الفقر بالتحليل بشكل مباشر، وإنما تم تناولها بشكل عرضى من خلال مناقشة قضايا العمل والأجر و توزيع عوائد الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتجسدت رؤية الكلاسيك فى تحليل ظاهرة الفقر فى الآتى:

٣) عمر بوزيد أمحمد. ٢٠١١ / ٢٠١٢، "نموذجة ظاهرة الفقر فى الجزائر"، أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

4) Brady, D. 2019, "Theories of the Causes of Poverty", Annual Review of Sociology, Vol.45, PP : 155- 156.

أ- رفض الكلاسيك لتدخل الدولة كجزء من إستراتيجية مواجهة الفقر عن طريق التأثير على بعض مولدات الفقر، ومن ثم التأثير على آليات النظام الاقتصادي الحر.

ب - اعتبار الكلاسيك ظاهرة الفقر بأنها خارج النظام الاقتصادي، وأنها وليدة ظروف شخصية ولا تمس إلا فئات من المجتمع، وهي الفئات التي لا تملك الحد المقبول من القدرات و المهارات وقليل الإدراك لمصالحهم الشخصية من أجل الاستفادة من ريع النظام الإنتاجي الرأسمالي.

ت- اعتبار الكلاسيك الأوائل، أن الفقر متغير أساسي في عملية النمو حيث أن الأجور تُشكّل عبئاً وتكلفة بالنسبة للرأسماليين، وبالتالي يجب العمل على إبقائها منخفضة عند مستوى الكفاف لضمان تعظيم الأرباح، وبالتالي تحقيق تراكم رأسمالي يزداد معه مستوى النمو الاقتصادي<sup>٥</sup>.

#### ٤- الفقر في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:-

إنصب الاهتمام في الفكر التقليدي الحديث على الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأسعار النسبية، ومن ثم لم تكن قضايا الفقر محل الإهتمام<sup>٦</sup>.

وبشكل عام، فإن مفهوم الفقر وفقاً للنظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية يرتبط ارتباطاً أساسياً بالطبيعة البشرية وليس للنظام الاقتصادي أى دخل فيه، من منطلق أن سلوكيات الأفراد هي التي تجعل منهم فقراء، ومن ثم يكون الفقر ظاهرة خاصة بفئة غير المؤهلين للاندماج في الحياة الاجتماعية.

<sup>٥</sup> نوري عبد الرسول الخاقاني، طالب حسين فارس الكريطي. 2015، "الفكر الاقتصادي حول الفقر بين النهج و المنهج"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد السابع، العدد السابع، ص 11

6- Davis, E and Sanchez, M. 2014, "A Review of the Economic Theories of Poverty", No.435,p20

### ٥-الفقر فى الفكر الاقتصادى الإشتراكى:-

وفقا للإشتراكية الماركسية، فإن عملية خلق الثروة تصاحبها دائما خلق للمزيد من الفقر و الإقصاء فى المجتمع وذلك من خلال الاستغلال و القهر و البطالة. وقد قَدَمَ الفكر الإشتراكى رؤيته لاقتصاد بلا فقر من خلال تأكيده الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وسيطرة الدولة على عمليتي الإنتاج و التوزيع، ومن ثم ينظر الفكر الإشتراكى لظاهرة الفقر على أنها نتيجة حتمية تولدها المبادئ الليبرالية، فهو أساس الصراع الطبقي فى المجتمعات الرأسمالية باعتبار أن الرأسمالية تستحوذ على وسائل الإنتاج و تستغل الطبقة العاملة لديها<sup>٧</sup>.

### ٦-الفقر فى النظرية الكينزية:-

أُعتبرت هذه النظرية الفقر بأنه لايعود عن كونه مظهراً من مظاهر البطالة، ففى الفترات التى تتميز بالإنكماش الاقتصادى ترتفع فيها حالات الفقر وتتفاقم معدلاته، بينما فى فترات التوسع والرواج الاقتصادى، تأخذ معدلات الفقر فى الانخفاض، ومن ثم، فإن التصور الكينزى لمحاربة الفقر يعتمد على مقارنة غير مباشرة بحيث يعطى دوراً أكثر لآثار غير المباشرة التى يحققها مستوى التشغيل الكامل فى تخفيض نسب الفقر وهو بذلك لايعطى أهمية للأسباب المباشرة فى تغيير حالة الفقر من خلال تمويل فجوة الفقر عن طريق برامج إعادة التوزيع<sup>٨</sup>.

### ٧-نظرية الرفاهية فى الفقر:-

تقوم هذه النظرية على القياس المادى للرفاهية وذلك بإستخدام الدخل أو الإنفاق الإستهلاكى للتعبير عن مستوى الرفاهية، وذلك بإعتبار الدخل هو معيار للفقر، فنظرية الرفاهية تعتبر المرجع الأساسى الذى يركز عليه الفقر النقدى ومن ثم يتحدد

(٧) حاجى فطيمة، "مرجع سبق ذكره"، ص ١٦.

(8) Pressman, S. 1991, "Keynes and Antipoverty Policy", Taylor and Francis, Vol.49, No.3.

عدد الفقراء وبقاأ لهذه النظرية بالاعتماد على تحديد خط الفقر وكل من يقع تحت هذا الخط يعتبر فقيراً<sup>٩</sup>.

#### ٨- نظرية الحلقة المفرغة:-

تفترض هذه النظرية استمرار الفقر من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانبي الطلب والعرض، و أن هناك مجموعة من العوامل التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية، حيث أن انخفاض مستوى دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وانخفاض في الإستثمار يؤدي إلى تناقص الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض، فإن انخفاض الدخل يؤدي إلى تراجع معدل الإدخار و نقص رأس المال وبالتالي استمرار حالة الفقر<sup>١٠</sup>.

#### رابعاً: السياسات الاقتصادية و الفقر:-

تؤثر السياسات الاقتصادية على الفقر حيث يرتبط ذلك الأخير بالنتائج المحلي، الإستهلاك، الدخل، التوظيف، المستوى العام للأسعار، السياسة النقدية، و السياسة المالية للدولة<sup>١١</sup>.

وتتمثل هذه السياسات الاقتصادية في الآتي:

#### ١- السياسة المالية:-

تكمن أهمية السياسة المالية في دورها في الحد من الفقر من خلال أدواتها كالإنفاق و الضرائب وأثرهما على النمو الإقتصادي، فمن ناحية، يؤثر الإنفاق الحكومي على

9) Tinbege, J, "On the Measurement of Welfare", Journal of Economics, Vol. 50, P7.

- Sinn, H. W and Scand, J.1995, "A Theory of The Welfare State of Economics", University of Munich, Germany, Vol. 97, No.4 .

١٠) أشرف يونس عبد الكريم الخطيب ٢٠١٦، "العلاقة بين الفقر و النمو الإقتصادي في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٤)"، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص ٢٢ .

11) Mohammed, T. 2018, "Simulation of the Impact of Economic Policies on Poverty and Inequality : GEM In Micro – Simulation for the ALGERIAN Economy", International Review of Applied Economics, Vol. 32, No.3.

النمو الاقتصادي والذي يُعبّر عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي مع ما يحققه من زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومن ناحية أخرى، فإن الإنفاق الحكومي يمارس تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الطلب الفعال، حيث أن ارتفاع حجم الطلب الفعال بشقيه الإستثماري و الإستهلاكي يرفع مستوى التشغيل، مما يؤدي إلى تدفق الدخول النقدية، ومن ثم زيادة الدخل والناتج. أما تأثير الإنفاق على الفقر فيتم من خلال التباين في توزيع الدخل القومي و الآلية التي يتم بها الدخل المحقق على مختلف الفئات الاجتماعية<sup>١٢</sup>.

وكذلك تمارس الضرائب دوراً فعالاً في زيادة الطلب الكلي، ففي حالة قيام الدولة بتخفيض نسبة الضريبة على الدخل المنخفض، فإنها بذلك تزيد من الطلب الإستهلاكي و بالتالي من الطلب الكلي، كما أن تخفيض نسب الضرائب على الإنتاج يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات مما ينعكس على القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع<sup>١٣</sup>.

## ٢- التمويل الأصغر:-

وهو عبارة عن تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات كالإقراض والإيداع و الإدخارو التي تتكيف مع احتياجاتهم، حيث أصبح التمويل الأصغر من الآليات الأساسية المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية و التخفيف من حدة مشكلة الفقر<sup>١٤</sup>.

## ٣- التضخم:-

يتحقق التأثير المباشر للتضخم على دخل الأسر المعيشية من خلال الأثر في الأجور الحقيقية، حيث يترتب على المعدلات المرتفعة من التضخم تآكل الدخل

(١٢) بشار العراقي. ٢٠١٣، "السياسة المالية و آليات تأثيرها في معدلات الفقر"، جامعة الموصل، العراق، ص ١٧٦.

(١٣) ليلي بن سنوسي، مسعودة جديد. ٢٠١١، "الضرائب و آثارها على التنمية"، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، ص ٦٠.

(١٤) موسى منصور. ٢٠١٢، "دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية"، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، الجزائر، ص ٣.

الحقيقي، مما يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر، حيث أن الفقراء لا يملكون من الوسائل والإمكانيات ومنها الأصول لمواكبة الارتفاع في الأسعار، فضلا عن أن الشرائح المتوسطة من المجتمع غالباً ما تتحدر أوضاعها إلى صفوف الشرائح الفقيرة في المجتمع<sup>١٥</sup>.

### خامساً: العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقير في إطار نظرية

#### النمو المحابي أو الداعم للفقراء :-

تدرج مقارنة النمو الداعم للفقراء Pro- Poor Growth ضمن العلاقة الإجمالية التي تربط كل من النمو و الفقر و التفاوت في توزيع الدخل، فهي مقارنة حديثة نسبياً قد حاولت البحث عن كيفية جعل الفقراء أكثر استفادة من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، لاسيما في ظل تشتت نسب التفاوت في التوزيع، حيث أنه في كثير من الحالات لا يكون هناك تخفيض ملحوظ في معدلات الفقر بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نتيجة لامتناس هذه العوائد في ظل التوزيع غير العادل للثروة المحققة، حيث تهدف هذه المقارنة إلى البحث عن الآليات لجعل النمو مفيداً للفقراء<sup>١٦</sup>.

وقد تعددت و اختلفت المفاهيم التي قدمها الباحثون لمصطلح " النمو الداعم للفقراء " إختلافاً واضحاً نظراً لاختلافهم حول تحديد متى يكون النمو الإقتصادي منُصفاً أو غير منُصفاً للفقراء، حيث يُعرف النمو الداعم للفقراء وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) عام ٢٠٠١ و الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ بأنه كل نمو يخفض بشكل معنوي نسبة الفقر، وهو تعريف بسيط قد أعتد على وجود علاقة

<sup>١٥</sup> صندوق النقد الدولي. ٢٠٠١، "التنمية المالية و الحد من الفقر"، ورقة عمل صادرة من صندوق النقد الدولي، ص١٦.

16) Aliona, J. 2017, "Pro – Poor Growth : Definition, Measurement and Policy Issues".

إيجابية بين زيادة النمو و الحد من الفقر بشكل فعال دون الأخذ في الاعتبار لقضية العدالة أو التفاوت في توزيع الدخل<sup>١٧</sup>.

وينبغي التمييز عند الحديث عن النمو المفقر بين مقاربتين تم تناولهما من جانب الأدبيات النظرية على النحو الآتي:

### ١- المقارنة المطلقة للنمو الداعم للفقراء :-

يعرف النمو الداعم للفقراء في شكله المطلق بأنه ذلك النمو الذي يقلل من الفقر، و هو ما يتناسب مع أحد أهم أهداف الألفية للتنمية (OMD) والمعلن عنها عام ٢٠٠٠، وهو تقليص عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويلاحظ أن هذا التعريف يأخذ في الاعتبار دخول الفقراء فقط كمؤشر على وجود نمو داعم لهم دون مراعاة التغيرات في توزيع الدخل وذلك مهما كانت نسبة ارتفاع دخل الفقراء مقارنة مع ارتفاع دخل غير الفقراء<sup>١٨</sup>.

### ٢- المقارنة النسبية للنمو الداعم للفقراء :-

يكون النمو داعماً للفقراء وفقاً لهذه المقاربة إذا كان معدل نمو دخل الفقراء أكبر منه لدى غير الفقراء، وهو بذلك يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى التفاوت في توزيع الدخل، وبخلاف التعريف السابق لا تعتبر هذه المقاربة النمو داعماً للفقراء إذا لم يقلص من حدة التفاوتات داخل المجتمع<sup>١٩</sup>.

(١٧) بن الحسن الهوارى. ٢٠١٧، "الفقر و التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣)"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ٥٣-٥٤.

18) Ahlenius, H. 2011, "**Pro - Poor Growth : Absolute and Relative Definition**".

19) Verme, P. 2010, "**A Structural Analysis of Growth and Poverty in the Short Run**", Journal of Developing Areas, Vol.43, No. 2, pp: 19-23.

## سادساً: العلاقة بين النمو الاقتصادي و العدالة في توزيع

### الدخل:-

تختلف العلاقة بين النمو الإقتصادي و العدالة في توزيع الدخل الناتج عن هذا النمو، حيث يرى البعض أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر مُحفزاً للنمو الإقتصادي نظراً لارتفاع الميل للإدخارالذي يوجه إلى تمويل الاستثمار لدى الفئات مرتفعة الدخل ويساهم بشكل أساسي في تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، وهذا ما ذهب إليه الكلاسيك،بينما يرى آخرون أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى نقص الدخل لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يببئ النمو الاقتصادي، وهذا ماذهب إليه الكينزيون، ويرى " كورنتس " أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي ثم يتجه نحو الارتفاع حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي، ويرى كذلك أنه ينبغي تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي قبل إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل وذلك بعكس البدء بالتوزيع للدخل المنخفض الذي يعتبر توزيعاً للفقر<sup>٢٠</sup>.

وعلى ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة قد تساهم في زيادة نسبة الفقر و إفقار أكثر للطبقة الفقيرة من خلال زيادة معدل التفاوت في توزيع الدخل في حين يرى البعض الآخروهم الأغلبية أن النمو الاقتصادي جيد و مفيد للفقراء حيث تقترن معدلات النمو المرتفعة بانخفاض نسب الفقر المطلق. ومن هنا يمكن القول بأن علاقة الفقر بالنمو الإقتصادي قد تكون بإهمال قضية توزيع الدخل و عندئذ تتولد حالة الفقر المطلق، أما في حالة إدراج عدالة التوزيع و مستوى التفاوت في توزيع الدخل وعندئذ تكون أمام الفقر النسبي<sup>٢١</sup>.

(٢٠) زينب السيد. ٢٠١٥، "عدالة توزيع الدخل و النمو الإقتصادي : الحالة المصرية نموذجا"، بحوث إقتصادية، جامعة المستقبل، العددان ٦٩، ٧٠.

21) Michael,P, Todaro,Stephen and C.Smith, "**Poverty; Inequality, and Development**",New York and George Washington University, P226.

**\*وفيما يلي إشارة لنتائج بعض الدراسات التطبيقية:-****١- هناء خير الدين، هبة الليث، ٢٠٠٦، "العلاقة بين النمو****الاقتصادي و توزيع الدخل و الحد من الفقر في مصر":**

هدفت الدراسة إلى تفسير النمو الإقتصادي المشاهد في مصر من خلال ربطه بزيادة معدلات الفقر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) وذلك اعتماداً على بيانات سلاسل زمنية وبيانات مقطعية عن الناتج المحلي، التشغيل الكلي و القطاعي، ورصيد رأس المال، إضافة إلى المؤشرات الخاصة بالفقر و توزيع الدخل.

وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في مصر يعتمد بشكل أساسي على كثافة رأس المال وعلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وأن التراكم في رأس المال البشري لم يظهر أي مساهمة معنوية في النمو الاقتصادي، و أنه بالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي أجريت على الاقتصاد المصري في السنة الأخيرة من الفترة محل الدراسة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وما صاحبها من تحسن في أداء النمو الاقتصادي المصري إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تراجع معنوي في معدل الفقر في مصر.

**2-Angelique G, Nindi,Nicholas, M and Odhiambo ;**  
**2015 ; " Poverty and Economic Growth in**  
**Swaziland: An Empirical Investigation":**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة غير المنتظمة بين انخفاض الفقر و النمو الاقتصادي في سوازيلاند خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١١) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية كما تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية واستخدام اختبار ديكي فولر لهذا الهدف.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً بين النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الفقر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه ليس بالضرورة أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى انخفاض مستوى الفقر.

### **3- Lee,N and P. Sissons. 2016, "Inclusive Growth?, The Relationship Between Economic Growth and Poverty in British Cities ":**

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و الفقر في المدن البريطانية، وقد خلُصت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي و انخفاض الفقر في الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) بالإضافة إلى أن هناك تزامناً بين النمو الاقتصادي ونمو الأجور.

#### **٤- أشرف يونس عبد الكريم الخطيب، ٢٠١٦، "العلاقة بين الفقر و**

#### **النمو الاقتصادي في فلسطين ":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادي في فلسطين في الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٤)، وقد تم استخدام بيانات سلاسل زمنية لدراسة العلاقة بينهما، وذلك باستخدام اختبار نموذج العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ، حيث يمثل معدل الفقر المتغير التابع، وتمثل المتغيرات (الإنفاق الحكومي - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - المساعدات الخارجية - الأوضاع السياسية) متغيرات مستقلة في النموذج القياسي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى الفقر، أي أنها علاقة أحادية الاتجاه بمعنى أن النمو الاقتصادي يُسبب الفقر لعدم وجود عدالة في توزيع الدخل مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر.

#### **٥ - Khaled Bendjelloul، ٢٠١٧، "النمذجة القياسية لعلاقة**

#### **النمو الاقتصادي بمعدلات الفقر في الجزائر للفترة (١٩٨٥ -**

#### **٢٠١٥) ":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد شكل العلاقة و التأثير الذي يمكن أن تمارسه معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر على تخفيض معدلات الفقر و تحسين أوضاع الفقراء.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم نموذج قياسي للعلاقة بين المتغيرين السابقين خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٥).

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير للنمو الاقتصادي على معدلات الفقر غير أن هذا التأثير ضعيف جداً، وتم تفسير ذلك بارتفاع حالة عدم المساواة في توزيع الدخل في الجزائر، الأمر الذي يُحد من قدرة الفقراء على الاستفادة من زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

**٦- بوحزام سيد أحمد، ٢٠١٧/٢٠١٨، "النمو المحابي للفقراء في**

**الجزائر: دراسة قياسية للفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٦)**

هدفت الدراسة إلى البحث عن علاقة النمو الاقتصادي في الجزائر بالفقر خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٦) في محاولة للبحث عن مدى محاباة النمو الاقتصادي في الجزائر للفقر من خلال استخدام مقاربة ARDL لدراسة النموذج القياسي الذي تضمن المتغيرات: الفقر كمتغير تابع مقياساً بالإنفاق الاستهلاكي الفردي، وكل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل التفاوت في توزيع الدخل مقياساً بمؤشر Theil، ومؤشر التضخم كمتغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان مُحابياً وداعماً للفقراء خلال معظم فترات الدراسة ولاسيما تلك الفترات التي شهدت توسعاً ورخاءً اقتصادياً.

### **7- Breunig,R and O. Majeed.2020, "Inequality, Poverty and Economic Growth",International Economics, Vol.161.**

هدفت الدراسة إلى بحث أثر عدم العدالة أو عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، ومن ثم أثر ذلك على الفقر، وقد تم استخدام نموذج الإنحدار والذي تضمن المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الفقر - الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - لوغاريتم النمو السكاني - إعادة التوزيع النسبي للدخل

- معدل النمو الاقتصادي- حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي- سنوات التعليم)

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لعدم العدالة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وأنه عندما يكون الفقر منخفضاً (أقل من ٢٥%)، فإن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي تكون غير معنوية إحصائياً.

## القسم الثاني

### مشكلة الفقر في مصر : الحجم والأبعاد

بإستقراء مؤشرات الفقر في مصر و الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء يتضح مايلي:-

\* نحو ٣١ مليون مصري (أى أكثر من ٧,٥ مليون أسرة) كانوا تحت خط الفقر عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

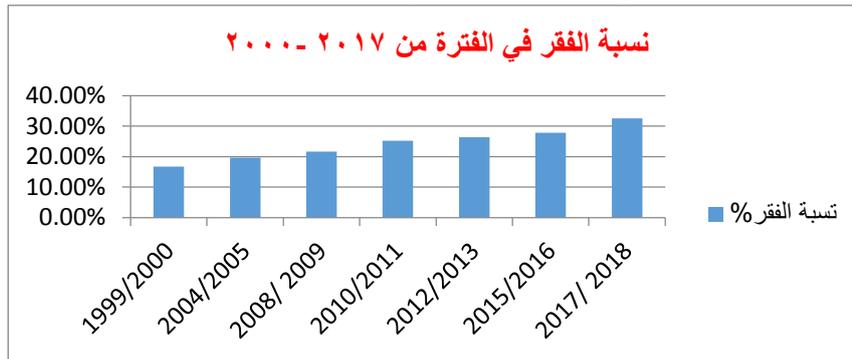
\* لايزال ثلثا الفقراء في مصر يقطنون في الريف، و لاتزال أعلى نسبة للفقر من نصيب ريف الصعيد بنحو ٥٢% ليمثلون بذلك نحو ٤٠% من إجمالي الفقراء بينما يُمثل سكانه نحو ٢٥% فقط من إجمالي سكان الجمهورية.

\* يحتاج كل فرد فقير إلى نحو ١٥٠ جنيه مصري شهرياً في المتوسط (بأسعار عام ٢٠١٨) لاستكمال تغطية كافة احتياجاته الأساسية وتخطى خط الفقر .

\* شهدت معدلات الفقر تصاعداً مطرداً خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨) (٢٠١٨) شكل رقم (١).

### شكل رقم (١)

تطور نسبة الفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨)

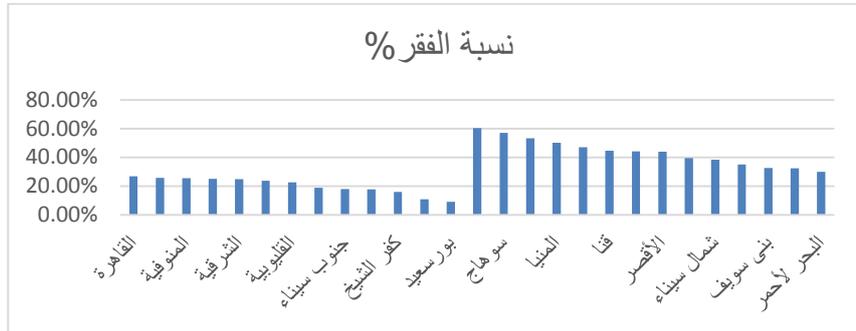


المصدر: إتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء - مسح الدخل و الإنفاق و الإستهلاك - سنوات متعددة.

- يوجد تفاوت كبير في معدلات الفقر بين محافظات الجمهورية، مع ارتفاعها بشكل ملحوظ في محافظات الصعيد مقارنة بالمحافظات الأخرى حيث أن نسبة الفقر قد بلغت أقصاها في محافظة أسيوط بالوجه القبلي لتصل إلى نحو ٦٠,٤%، بينما بلغت أدناها في محافظة بورسعيد بالوجه البحري لتصل إلى نحو ٩,١%، كما يتضح أن نسبة الفقر متقاربة في كل من محافظتي جنوب سيناء و دمياط و البالغة نحو ١٧,٩%، ١٧,٧% على الترتيب، وكذلك الحال بالنسبة لمحافظتي الفيوم و المنوفية، حيث بلغت تلك النسبة نحو ٢٥,٧%، ٢٥,٥%، و أيضاً نسبة الفقر في محافظتي بنى سويف و الإسماعيلية حيث بلغت نحو ٣٢,٧%، ٣٢,٤% على الترتيب (شكل رقم ٢).

### شكل رقم (٢) نسبة الفقراء في محافظات مصر طبقاً لتعداد عام

٢٠١٧ / ٢٠١٨



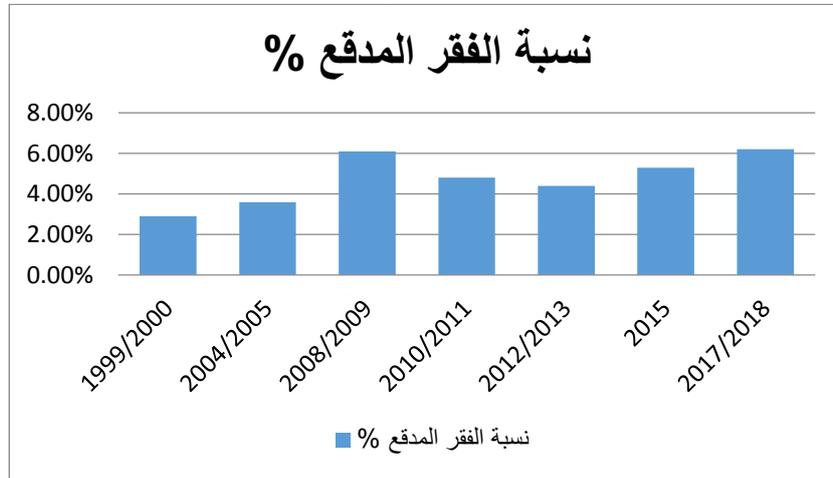
**المصدر:** اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، مسح الدخل و الإنفاق و الإستهلاك، سنوات متعددة.

\* التصاعد المطرد في نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨)، حيث أن نسبة الفقر المدقع في مصر قد بلغت أقصاها في نهاية الفترة عام ٢٠١٧/٢٠١٨ لتصل إلى نحو ٦,٢% بينما بلغت أدناها عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لتصل إلى نحو ٣,٦% فقط، حيث شهدت الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٩) زيادة في نسبة الفقر المدقع ثم أخذت في التراجع خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٣)

لتبلغ في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٤,٤%، ثم عاودت تلك النسبة الارتفاع لتصل في عامي ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى نحو ٥,٣%، ٦,٢% على الترتيب، ويلاحظ أن هذه النسبة كانت متقاربة إلى حد كبير في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠١٧/٢٠١٨ (شكل رقم ٣).

### شكل رقم (٣)

نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨)

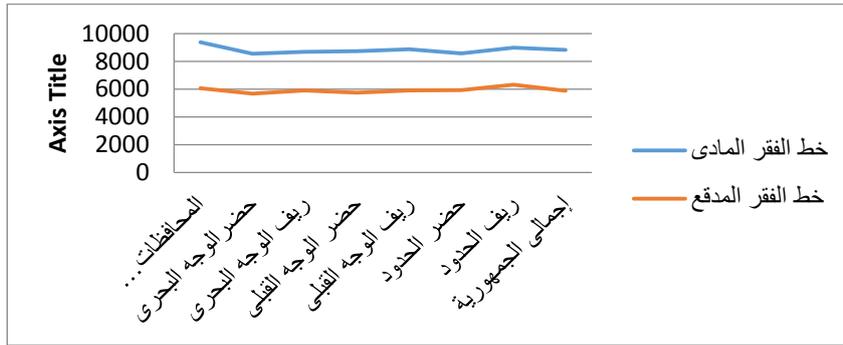


المصدر: اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك - سنوات متعددة

\* أن خط الفقر المدقع يتراوح بين ٦٥% و ٧٠% من خط الفقر المادي، مع اختلافات محدودة نسبياً بين الأقاليم، و استقرارها عند ٦٧% على مستوى إجمالي الجمهورية، حيث أن ريف الحدود أعلى قيمة من حيث خط الفقر المدقع حيث بلغ نحو ٦٣٠٥ جنيه مصري، و تلى ذلك المحافظات الحضرية حيث بلغ خط الفقر المدقع نحو ٦٠٦٥ جنيه مصري، ثم جاء بعد ذلك حضر الحدود ليبلغ نحو ٥٩٢٤ جنيه مصري، ثم جاء بعد ذلك ريف الوجه البحري حيث بلغ خط الفقر المدقع للفرد نحو ٥٩٠٢ جنيه، ثم جاء ريف الوجه القبلي ليبلغ خط الفقر المدقع نحو ٥٨٩٦

جنيه، ثم جاء خط الفقر المدقع للفرد في حضر الوجه البحري ليبلغ نحو ٥٦٦٨ جنيهه و أخيراً بلغ خط الفقر المدقع للفرد نحو ٥٧٥٢ جنيهه، وهذا يوضح أن خط الفقر المدقع بلغ أقصاه في ريف الحدود و بلغ أدناه في حضر الوجه البحري، ويلاحظ أن خط الفقر المادي للفرد بلغ أقصاه في المحافظات الحضرية ليصل لنحو ٩٣٨٠ جنيهه، بينما بلغ أدناه في حضر الوجه البحري ليصل لنحو ٨٥٣٧ جنيهه، وبمقارنة قيم خط الفقر المدقع وقيم خط الفقر المادي بأقاليم مصر، يلاحظ إرتفاع قيم ذلك الأخير في جميع أقاليم مصر (شكل رقم ٤).

#### شكل رقم (٤) مقارنة خط الفقر المادي و المدقع في أقاليم مصر



**المصدر:** اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء - مسح الدخل و الإنفاق والإستهلاك.

#### \* أبعاد مشكلة الفقر فى مصر :-

تتجلى الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفقر فى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية و انخفاض مستويات الدخل والاستثمار و انتشار البطالة السافرة و تواضع مستوى الإنتاج و الارتفاع النسبى فى الطاقات العاطلة، والنمو غير المتناسب للسكان، و من أهم الأبعاد الاجتماعية للفقر سوء توزيع الدخل وارتفاع نسبة الأمية وانتشارالعادات والتقاليد البالية وانخفاض المستوى الصحى و إنتشار التلوث و الأمراض و تدهور وضع المرأة و انخفاض قدرتها على المشاركة الاجتماعية و الاقتصادية مما يعنى ارتفاع مستوى الإعالة فى المجتمع، فضلاً عن شيوع العنف والتطرف.

### القسم الثالث

#### تحليل ظاهرة الفقر و تطورها ومحدداتها في مصر

#### خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨).

يلاحظ أنه بعد سنوات من النمو المتباطئ بعد عام ٢٠١١، بدأ تعافى الاقتصاد المصرى فى عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، وتجاوزت معدلات النمو الاقتصادى نحو ٥% منذ عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، كما تراجعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال الفترة ذاتها، وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت نتائج بحث الدخل والإنفاق و الإستهلاك للأسر المصرية فى عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨ استمرار الزيادة فى معدلات الفقر المطلق والتي قفزت من ٢٧,٥% فى عام ٢٠١٥ إلى نحو ٣٢,٥% فى عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، كما سبق الذكر.

وفيما يلى تحليل العلاقة بين معدلات الفقر و بعض المتغيرات ذات الصلة والمحددة لها خلال الفترة (١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ / ٢٠١٨) على النحو الآتى:-

1 (يتضح من استقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (٥)، أن معدلات الفقر بلغت أدناها خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٧/٢٠١٨) لتبلغ نحو ١٦,٧% عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ بينما بلغت أقصاها فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ لتصل إلى نحو ٣٢,٥% كما سبق الذكر، و يلاحظ أن معدلات الفقر قد أخذت إتجاهاً تصاعدياً نحو الارتفاع بشكل دائم رغم أن هذا كان مصاحباً لارتفاع معدل النمو الاقتصادى لتصل إلى نحو ٧,٢% عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، واستمرت معدلات الفقر فى التصاعد المطرد رغم تواصل ارتفاع معدل النمو الاقتصادى فى الأعوام الأخيرة

ويلاحظ أنه من بين هؤلاء الفقراء زاد عدد ونسبة الفقراء المدقعين ليصلوا إلى نحو ٦ مليون نسمة، وهو ما يعنى أنه من كل خمس فقراء لم يستطع اشباع احتياجاته الأساسية وخاصة الحاجات الغذائية.

وهنا يلاحظ أن الوضع الحالى للفقر فى مصر يطرح تساؤلاً حول إمكانية تفسير التطورات فى أوضاع الفقر بالتطورات الاقتصادية و القرارات التى تم إتخاذها لحماية المجتمع المصرى من الآثار السلبية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادى والتي أنخذت خلال

الفترة من عام ٢٠١٦ حتى منتصف عام ٢٠١٨ -، وبصفة خاصة سياسة تحرير سعر الصرف في عام ٢٠١٦ و سياسات ترشيد الدعم السلعي والنقدي ومن ثم كان للقرارات التي تم إتخاذها تطورات إيجابية عند الحديث عن العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة المذكورة حيث زادت معدلات النمو الاقتصادي بين عامي ٢٠١٥، ٢٠١٨ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٤,٦% ومن المتوقع إستمرار تزايدده (جدول رقم ٥، شكل رقم ٥).

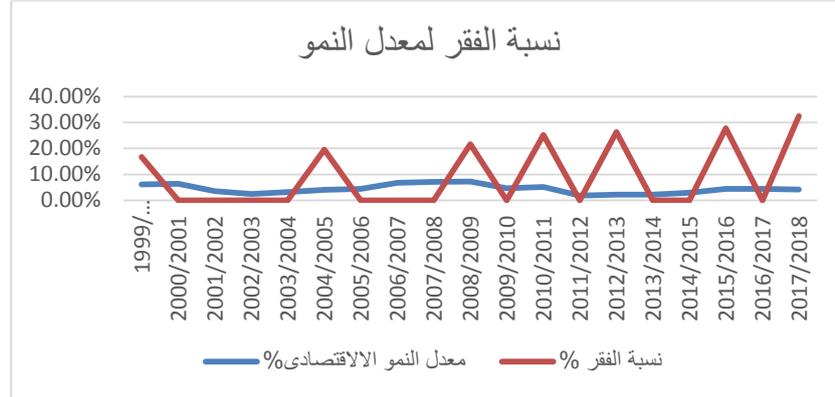
#### جدول رقم (٥)

#### يوضح العلاقة بين معدلات الفقر و معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة

(١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٧/٢٠١٨)

| السنة     | نسبة الفقر % | معدل النمو الاقتصادي% |
|-----------|--------------|-----------------------|
| ١٩٩٩/٢٠٠٠ | ١٦,٧%        | ٦,١%                  |
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | -            | ٦,٤%                  |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | -            | ٣,٥%                  |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | -            | ٢,٤%                  |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | -            | ٣,٢%                  |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ١٩,٦%        | ٤,١%                  |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | -            | ٤,٤%                  |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | -            | ٦,٨%                  |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | -            | ٧,١%                  |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٢١,٦%        | ٧,٢%                  |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | -            | ٤,٧%                  |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ٢٥,٢%        | ٥,١%                  |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | -            | ١,٨%                  |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٦,٣%        | ٢,٢%                  |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | -            | ٢,٢%                  |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | -            | ٢,٩%                  |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٧,٨%        | ٤,٤%                  |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | -            | ٤,٤%                  |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٣٢,٥%        | ٤,٢%                  |

### شكل رقم (٥) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ / ٢٠١٨)



**المصدر:** اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (5).

(٢) يتضح من استعراض العلاقة بين معدل الفقر و معدل التضخم العلاقة الطردية بينهما، حيث بلغ معدل التضخم أقصاه في نهاية الفترة الزمنية في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وسجل نحو ٢٩,٥% في مقابل نسبة للفقر بلغت أقصاها أيضاً لتصل إلى نحو ٣٢,٥%.

ويلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية و التي كان من بينها تحرير سعر الصرف كما سبق الذكر و رفع أسعار الفائدة الأساسية، فضلاً عن تخفيض قيمة الدعم على المحروقات و ارتفاع أسعار الكهرباء و إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة و بدء تطبيقها بمعدل ١٣% وغيرها من السياسات و القرارات، ونتيجة لهذه الزيادات الأعلى في الأسعار فقد تأكلت الزيادة الأسمية في متوسط الدخل الصافي للأسر ما بين نهاية عام ٢٠١٥ و منتصف عام ٢٠١٨، ومن ثم كان الارتفاع في المستوى العام للأسعار أشد وطأة على الشرائح الأكثر فقراً حيث أدى إلى انخفاض قدرتها الشرائية بدرجة أكبر من الشرائح الأغنى، كما أدى التراجع في مستوى الدخل

الحقيقي كرد فعل طبيعي لارتفاع الأسعار إلى تراجع ملموس في معدلات نمو الاستهلاك العائلي الحقيقي منذ عام ٢٠١٧، ومن ثم انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي و التي يتحدد على أساسها مستوى الفقر، ويُلاحظ أنه من الآثار السلبية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي أتخذت خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى منتصف عام ٢٠١٨، الارتفاع الشديد و الواضح في تكلفة المعيشة نتيجة للارتفاع الحاد في مستوى أسعار السلع الغذائية، حيث أنه رغم تراجع معدلات التضخم فيما بين آخر عام ٢٠١٥ و منتصف ٢٠١٨، فقد ارتفع متوسط مستوى الأسعار إلى نحو ٥٩%، بينما ارتفعت أسعار السلع الغذائية كسلع أساسية إلى نحو ٧٢% (جدول رقم ٦، شكل رقم ٦).

جدول رقم (٦) العلاقة بين نسبة الفقر ومعدل التضخم في مصر خلال الفترة

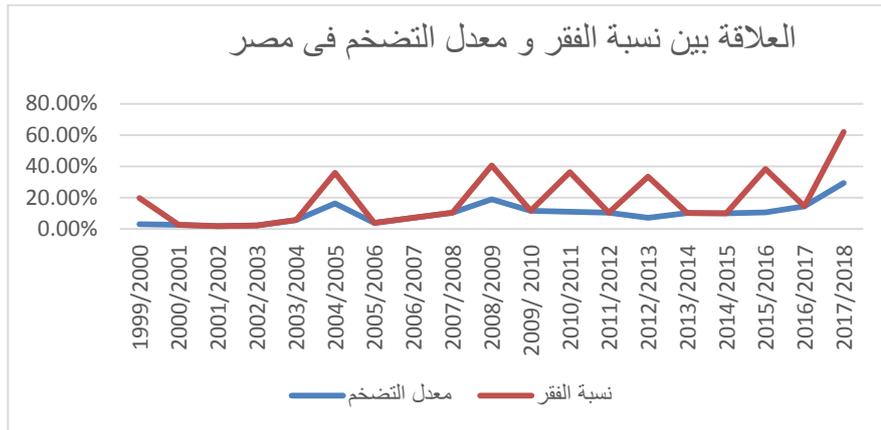
(١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ / ٢٠١٨)

| السنة       | % | نسبة الفقر | معدل التضخم % |
|-------------|---|------------|---------------|
| ٢٠٠٠/١٩٩٩   |   | ١٦,٧%      | ٣,١%          |
| ٢٠٠١/٢٠٠٠   |   |            | ٢,٧%          |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١   |   |            | ٢%            |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢   |   |            | ٢,٤%          |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣   |   |            | ٥,٨%          |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤   |   | ١٩,٦%      | ١٦,٣%         |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥   |   |            | ٤%            |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦   |   |            | ٧,٣%          |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧   |   |            | ١٠,٤%         |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨   |   | ٢١,٦%      | ١٩,١%         |
| ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ |   |            | ١١,٨%         |
| ٢٠١١/٢٠١٠   |   | ٢٥,٢%      | ١١,١%         |
| ٢٠١٢/٢٠١١   |   |            | ١٠,٥%         |

|           |       |       |
|-----------|-------|-------|
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | %٢٦,٣ | %٧,٣  |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ |       | %١٠,٣ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ |       | %١٠,١ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | %٢٧,٨ | %١٠,٦ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ |       | %١٤,٥ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | %٣٢,٥ | %٢٩,٥ |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٦) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ / ٢٠١٨)



المصدر: اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (6)

(٣) يتضح من استعراض تطورات معدلات البطالة و الفقر، ضعف العلاقة الإرتباطية بينهما على غير المعتاد، حيث أنه من المألوف أن يؤدي انخفاض معدلات البطالة إلى تراجع معدلات الفقر. ولكن يُلاحظ في الحالة المصرية إتجاه معدلات البطالة للانخفاض في الأعوام الأخيرة، ورغم ذلك استمرت معدلات الفقر في الارتفاع.

ويلاحظ مما سبق أنه من التطورات الإيجابية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي أيضاً انخفاض معدلات البطالة نتيجة الزيادة المرتفعة في التوظيف و التي بلغت نحو ٥,٨% مقارنة بالارتفاع في قوة العمل و التي بلغت نحو ٢,٥% فقط بين نهاية عام ٢٠١٥ و منتصف عام ٢٠١٨ بما يعنى إنخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل بما يعنى ارتفاع معدل الإعالة بين نهاية عام ٢٠١٥ و منتصف عام ٢٠١٨ فضلاً عما يُلاحظ ارتفاع متوسط الأجر الأسمى الأسبوعي بمعدلات متواضعة بما يعنى انخفاض الأجر الحقيقية انخفاضاً ملموساً نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل ٥٩% مقارنة بالزيادة الأسمية في الأجر والبالغة ١٨,٧% في القطاع الخاص، ونحو ٣٩,٣% في القطاع العام، فضلاً عن عدم مواكبة التغيير في أجر العاملين في الحكومة و قطاع الأعمال للتغيير في الأسعار، فضلاً عن انتشار العمالة غير الرسمية (جدول رقم ٧، شكل رقم ٧).

- وخلاصة القول بأنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، فقد ارتفعت معدلات الفقر نتيجة عدم زيادة قوة العمل و زيادة البطالة المحيطة و النمو السريع في قطاعات تتميز بالعمالة غير الرسمية فضلاً عن انخفاض عدد ساعات العمل و الأجر الحقيقي.

جدول رقم (٧) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل البطالة في مصر خلال الفترة

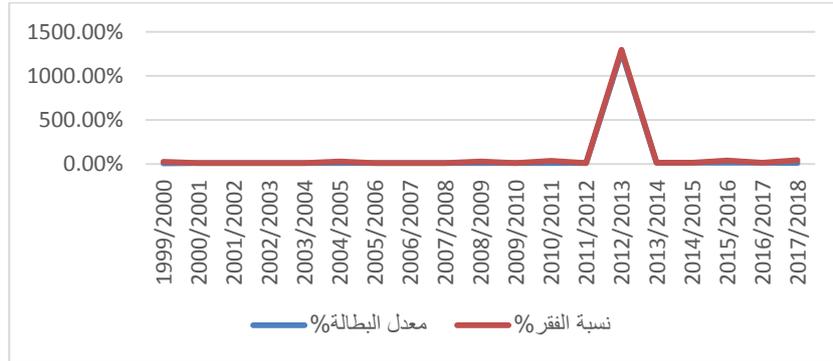
(١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ / ٢٠١٨)

| السنة     | نسبة الفقر % | معدل البطالة % |
|-----------|--------------|----------------|
| ٢٠٠٠/١٩٩٩ | ١٦,٧%        | ٧,٩٥% غ        |
| ٢٠٠١/٢٠٠٠ | -            | ٩%             |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | -            | ٩,٢%           |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | -            | ١٠,٢%          |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | -            | ١١%            |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ١٩,٦%        | ١٠,٣%          |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | -            | ١١,٢%          |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | -            | ١٠,٥%          |
| ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | -            | ٨,٨%           |

|           |       |       |
|-----------|-------|-------|
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | %٢١,٦ | %٨,٧  |
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | -     | %٩,٤  |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | %٢٥,٢ | %٩    |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | -     | %١٢   |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | %٢٦,٣ | ١٢,٧  |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | -     | %١٣,٢ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | -     | %١٣   |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | %٢٧,٨ | %١٢,٨ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | -     | %١٢,٥ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | %٣٢,٥ | %١١,٨ |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

شكل رقم (٧) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠١٨ /٢٠١٧ - ٢٠٠٠/١٩٩٩)



المصدر: اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (٧)

(٤) يتبين من استقراء أرقام النمو السكاني و معدلات الفقر، العلاقة الطردية بينهما، حيث شهدت فترة الدراسة تصاعد معدلات نمو السكان و صاحبها ارتفاع معدلات الفقر، حيث أن معدل النمو السكاني في مصر قد بلغ أقصاه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلى ٢٩,٢٩%، بينما بلغ أدناه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ليصل إلى ١,٧٧%، ويلاحظ أنه في بداية الفترة عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، بلغت نسبة الفقر في مصر نحو ١٦,٧% مقابل معدل نمو سكاني بلغ نحو ١,٩٩%، ثم أخذ معدل النمو السكاني في الانخفاض ليصل في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى

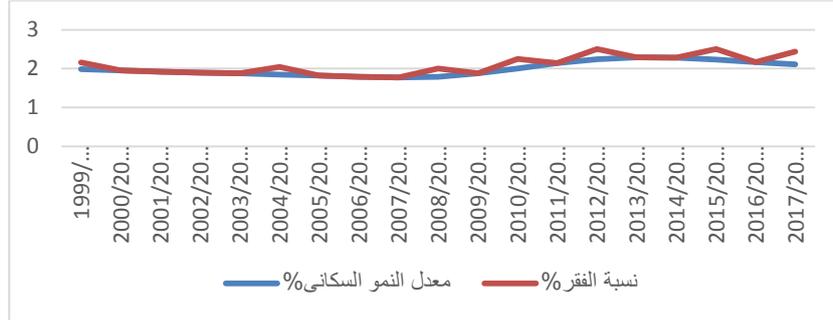
نحو ١,٨٥% مقابل معدل للفقر بلغ نحو ١٩,٦% ثم أخذ في الانخفاض بعد ذلك حتى ارتفع ثانية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ليصل إلى ١,٧٩% مقابل نسبة للفقر بلغت نحو ٢١,٦% ثم أخذ معدل النمو السكاني في التزايد ليصل في عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٢% مقابل نسبة للفقر بلغت نحو ٢٥,٢%، وفي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغ معدل نمو السكان نحو ٢,٢٤% مقابل نسبة للفقر بلغت نحو ٢٦,٣%، وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ رغم انخفاض معدل النمو السكاني مقارنة بنظيره في العام السابق مباشرة ليصل إلى نحو ٢,٢٣%، فقد زادت نسبة الفقر لتبلغ نحو ٢٧,٨%، وفي نفس الإتجاه فقد انخفض معدل النمو السكاني في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق له ٢٠١٧/٢٠١٦ ليبلغ نحو ٢,١١% مقابل نسبة مرتفعة للفقر بلغت نحو ٣٢,٥% (جدول رقم ٨، شكل رقم ٨).

جدول رقم (٨) العلاقة بين نسبة الفقر ومعدل النمو السكاني في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨)

| السنة       | نسبة الفقر % | معدل النمو السكاني % |
|-------------|--------------|----------------------|
| ٢٠٠٠ / ١٩٩٩ | ١٦,٧%        | ١,٩٩                 |
| ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ |              | ١,٩٥                 |
| ٢٠٠٢ / ٢٠٠١ |              | ١,٩٢                 |
| ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ |              | ١,٩٠                 |
| ٢٠٠٤ / ٢٠٠٣ |              | ١,٨٨                 |
| ٢٠٠٥ / ٢٠٠٤ | ١٩,٦%        | ١,٨٥                 |
| ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ |              | ١,٨٢                 |
| ٢٠٠٧ / ٢٠٠٦ |              | ١,٧٩                 |
| ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧ |              | ١,٧٧                 |
| ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨ | ٢١,٦%        | ١,٧٩                 |
| ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ |              | ١,٨٨                 |
| ٢٠١١ / ٢٠١٠ | ٢٥,٢%        | ٢                    |
| ٢٠١٢ / ٢٠١١ |              | ٢,١٤                 |
| ٢٠١٣ / ٢٠١٢ | ٢٦,٣%        | ٢,٢٤                 |
| ٢٠١٤ / ٢٠١٣ |              | ٢,٢٩                 |
| ٢٠١٥ / ٢٠١٤ |              | ٢,٢٨                 |
| ٢٠١٦ / ٢٠١٥ | ٢٧,٨%        | ٢,٢٣                 |
| ٢٠١٧ / ٢٠١٦ |              | ٢,١٧                 |
| ٢٠١٨ / ٢٠١٧ | ٣٢,٥%        | ٢,١١                 |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

### شكل رقم (٨) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل النمو السكاني فى مصر خلال الفترة (١٩٩٩ / ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ / ٢٠١٨)



**المصدر:** اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (٨)

(٥) قد أفاد تحليل خريطة الفقر، ارتفاع معدل الفقر فى المحافظات و المراكز و القرى التى تتسم بكبر حجم الأسرة، حيث تزداد نسبة الفقر مع زيادة عدد أفراد الأسر الفقيرة، الأمر الذى يشير إلى النمو السكاني و تبنى سياسات فاعلة فى مجال تنظيم النسل و تنمية الوعى للأسر محدودة الدخل بخطورة الزيادات السكانية تداعياتها السلبية على مستويات المعيشة، حيث يلاحظ مايلى) جدول رقم ٩، شكل رقم ٩): -

- تزايد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة.

- أن نحو ٧% فقط من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها أقل من ٤ أفراد هم من الفقراء، بينما تزيد تلك النسبة إلى نحو ٩,٣% للأفراد الذين يقيمون فى أسر بها ٦-٧ أفراد.

- أن نحو ٧٦% من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها ١٠ أفراد أو أكثر هم من الفقراء.

### جدول رقم (٩)

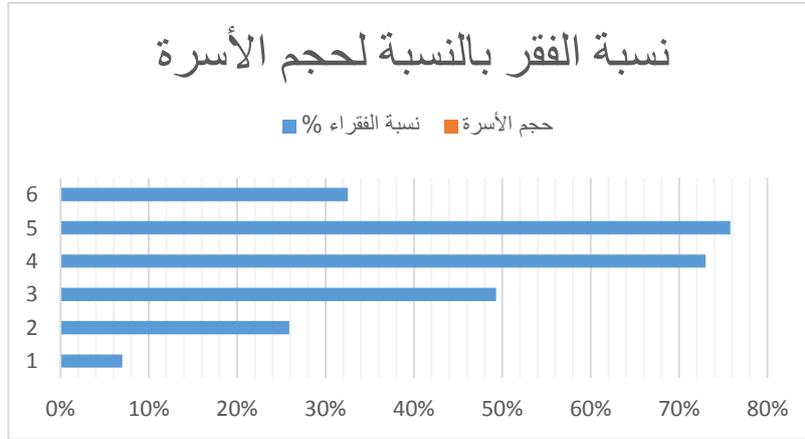
#### نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة ٢٠١٨/٢٠١٧

| حجم الأسرة | نسبة الفقراء % |
|------------|----------------|
| ١-٣        | ٧%             |
| ٤-٥        | ٢٥,٩%          |
| ٦-٧        | ٤٩,٣%          |
| ٨-٩        | ٧٣%            |
| ١٠+        | ٧٥,٨%          |
| الجملة     | ٣٢,٥%          |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء، بحث الدخل و الإنفاق،  
٢٠١٨ / ٢٠١٧

### شكل رقم (٩)

#### نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة



المصدر: إتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (٩).

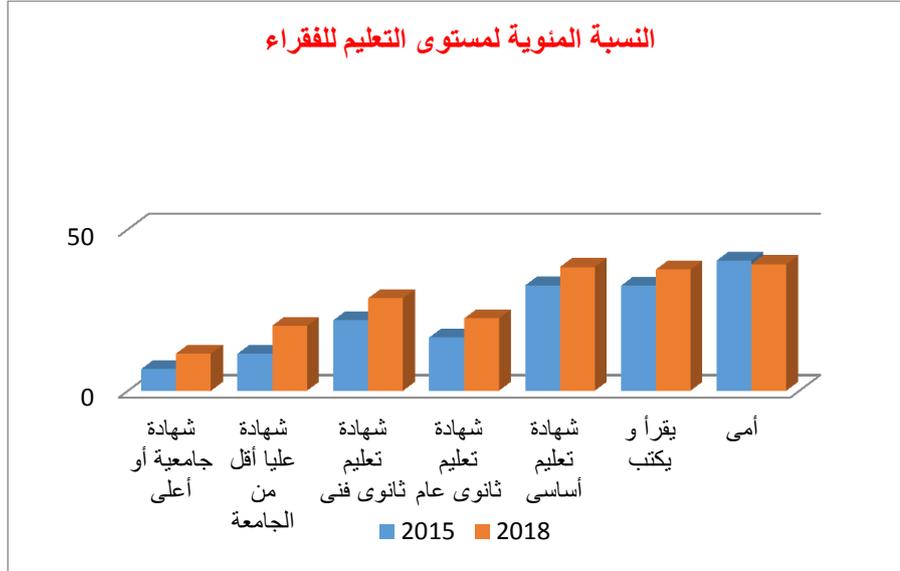
٦) يتضح من الأرقام الموضحة بالجدول والشكل رقم (١٠)، أن انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، وقد نلاحظ أن نسبة الفقراء تزايدت بين من لديهم تعليم فنى بصورة أكبر ممن لديهم تعليم عام خلال عامى ٢٠١٥، ٢٠١٨ حيث بلغت نسبة الفقراء فى الفئة الأولى خلال العامين نحو ٢١,٨%، ٢٨,٦% على الترتيب مقارنة بنسبة الفقراء فى الفئة الثانية عن نفس العامين والتي بلغت نحو ١٦,٥%، ٢٢,٤% على الترتيب، بالرغم من أن الأميين هى الفئة الوحيدة التي انخفضت بها نسبة الفقراء فى عام ٢٠١٨ لتصل لنحو ٣٩,٢% مقارنة بعام ٢٠١٥، حيث ارتفعت نسبة الفقراء بين باقى الفئات فى عام ٢٠١٨ مقارنة بها فى عام ٢٠١٥، كما ساهمت الزيادة فى نسبة من لديهم تعليم أساسى أو من لديهم تعليم فنى بنحو ٧٠% من إجمالى الزيادة فى نسبة الفقر، و بنحو ١٢% من بين من لديهم تعليم جامعى أو أعلى (جدول رقم ١٠، شكل رقم ١٠)

#### جدول رقم (١٠) نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية

| السنة /<br>الحالة<br>التعليمية | أمى  | يقرأ و<br>يكتب | شهادة<br>تعليم<br>أساسى | شهادة<br>تعليم<br>ثانوى<br>عام | شهادة<br>تعليم<br>ثانوى<br>فنى | شهادة<br>عليا أقل<br>من<br>الجامعة | شهادة<br>جامعية<br>أو أعلى |
|--------------------------------|------|----------------|-------------------------|--------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|----------------------------|
| ٢٠١٥                           | ٤٠,٣ | ٣٢,٥           | ٣٢,٦                    | ١٦,٥                           | ٢١,٨                           | ١١,٤                               | ٦,٧                        |
| ٢٠١٨                           | ٣٩,٢ | ٣٧,٥           | ٣٨,٣                    | ٢٢,٤                           | ٢٨,٦                           | ٢٠,١                               | ١١,٥                       |

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، مسح الدخل و الإنفاق و الإستهلاك

## شكل رقم (١٠) العلاقة بين معدلات الفقر و الحالة التعليمية في مصر



المصدر: اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠)

### القسم الرابع

## تحليل وتقييم السياسات والإجراءات المطبقة لمواجهة مشكلة

### الفقر في مصر

بداية فإن مثلث الفقر - النمو - عدم المساواة أو عدم العدالة في توزيع الدخل يشير في الاقتصاد التنموي، إلى فكرة مؤداها أن التغيير في مستويات الفقر في أي دولة يمكن تحديده بالكامل من خلال تغييرات نمو الدخل و تغييرات عدم المساواة. وهناك العديد من القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد و التخفيف من حدة الفقر ومن ذلك مايلي:

١- إتخاذ الحكومة المصرية قرارات إجتماعية هامة تهدف إلى تحقيق العدالةالاقتصادية و الحماية الإجتماعية بهدف التخفيف من الآثار السلبية

- لبرنامج و إجراءات الإصلاح الاقتصادي على الأسر المصرية و التي تتمثل تلك القرارات الإجتماعية فى الآتى:
- زيادة الدعم النقدى للفرد بصورة شهرية على بطاقات التموين بنسبة زيادة بلغت نحو ١٤٠% و بقيمة بلغت نحو ٨٥ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة فى يونيو ٢٠١٧
  - وقف العمل بضريبة الأطنان على الأراضى الزراعية لمدة ثلاث سنوات لتخفيف الأعباء الضريبية على القطاع الزراعى منذ يونيو ٢٠١٧
  - زيادة قيمة الدعم النقدى لمستحقي برنامجى تكافل و كرامة بما يقرب من نحو ٨,٢٥ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة منذ يونيو ٢٠١٧
  - زيادة المعاشات التأمينية بنسبة ١٥% أى بما يقرب من ٢٠٠ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة منذ يونيو ٢٠١٧
  - إصدار شهادة أمان من جانب شركة مصر للتأمين بهدف توفير تغطية تأمينية للفئات المهمشة و العمالة المؤقتة و الموسمية و المرأة المعيلة و الشرائح ذات الدخل المحدودة منذ مارس ٢٠١٨
- ٢- تنفيذ عدد كبير من برامج الإسكان الإجتماعى و الذى صاحبه مبادرة تطوير العشوائيات و القضاء عليها و التى إستهدفت أن تصبح مصر خالية من العشوائيات غير الآمنة و التى بلغ عددها نحو ٣٥٧ منطقة عشوائية فى العام الحالى عام ٢٠٢٠.
- ٣- زيادة مخصصات التحويلات النقدية من خلال برنامجى تكافل و كرامة و معاش الضمان خلال الفترة (٢٠١٢ / ٢٠١٣ - ٢٠١٨ / ٢٠١٩).
- ٤- إطلاق مبادرة المشروعات متناهية الصغر و التى من أهدافها تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة و الفئات الأكثر إحتياجاً وغيرها من الأهداف الهامة.
- ٥- العمل على تخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ ما بين عامى ٢٠١٥، ٢٠١٨ حيث بلغت على الترتيب نحو ١٢,٨%، ٩,٩%.

٦- رفع معدلات النمو الاقتصادي بين عامى ٢٠١٥، ٢٠١٨ بمتوسط سنوى بلغ نحو ٤,٦% والمتوقع إستمرار ارتفاعه.

٧- تستجيب مبادرة حياة كريمة لتكليفات السيد رئيس الجمهورية فى يناير ٢٠١٩ و التى وجه خلالها بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة من أجل توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجاً، وهو ماجعل الوزارات و الهيئات المختلفة تتعاون فيما بينها و تنسق مع منظمات المجتمع المدنى لتنفيذ حزمة متكاملة من المشروعات التنموية فى ١٤٣ قرية خلال العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ لىتم زيادة هذا العدد إلى ٣٥٧ قرية فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

#### ● تقييم فعالية سياسة المساعدات الإجتماعية النقدية:-

- ١- أدت مساعدات برنامج تكافل إلى خروج نحو ١٠% من المستفيدين من تحت خط الفقر، كما أدت مساعدات برنامج كرامة إلى خروج نحو ٦% من المستفيدين من دائرة الفقر، أى ساعد البرنامج على إنتشال نحو ٩١.٠% من المصريين من الفقر كما ساهما فى تخفيض مؤشر فجوة الفقر بنحو ٨%
- ٢- أدت مساعدات الضمان إلى خروج نحو ١٥% من المستفيدين من تحت خط الفقر أى إنتشال مايقرب من نحو ١,٢% من المصريين من الفقر
- ٣- أن ريف صعيد مصر أكثر المناطق التى إستفاد فقراؤها من المساعدات الإجتماعية (٣,٨% من المسنين والمعاقين الفقراء فى ريف الصعيد إستفادوا من برنامج كرامة، ونحو ٣٢,٩% من الأسر الفقيرة التى لديها أطفال قد إستفادوا من برنامج تكافل، و نحو ٦٢% من الفقراء من برنامج الضمان) أى أن نحو ٨٨,٥% من الأسر المصرية يتم تغطيتها فى منظومة الدعم الجديدة عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، وترتفع هذه النسبة فى الريف لتصل إلى نحو ٩٥,٥% بينما تقل فى الحضر لتصل إلى نحو ٨٠,٢%.

٢٢- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ورقة عمل بعنوان " الفقر والنمو والتوظيف".

## القسم الخامس

### النتائج وتوصيات الدراسة

#### ➤ أولاً: النتائج:-

- أن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية و التي كان من بينها تحرير سعر الصرف كما سبق الذكر و رفع أسعار الفائدة الأساسية، حيث يتضح من استعراض العلاقة بين معدل الفقر و معدل التضخم العلاقة الطردية بينهما.
- أنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة فقد ارتفعت معدلات الفقر نتيجة انخفاض متوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد مع ارتفاع تكلفة المعيشة، وعدم زيادة قوة العمل و زيادة البطالة المحبطة و النمو السريع في قطاعات تتميز بالعمالة غير الرسمية وانخفاض عدد ساعات العمل و الأجر الحقيقي.
- يتضح من استعراض تطورات معدلات البطالة و الفقر خلال الفترة محل الدراسة، ضعف العلاقة الإرتباطية بينهما على غير المعتاد، حيث أنه من المألوف أن يؤدي انخفاض معدلات البطالة إلى تراجع معدلات الفقر. ولكن يُلاحظ في الحالة المصرية إتجاه معدلات البطالة للانخفاض في الأعوام الأخيرة، ورغم ذلك استمرت معدلات الفقر في الارتفاع.
- أنه من استقراء أرقام النمو السكاني و معدلات الفقر، تبين وجود علاقة طردية بينهما، حيث شهدت فترة الدراسة تصاعد معدلات نمو السكان و صاحبها ارتفاع معدلات الفقر.
- أن انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كما ارتفع مستوى التعليم.
- يعتبر كبر حجم الأسر الفقيرة من العوامل الرئيسية وراء تفاقم مشكلة الفقر، حيث أفاد تحليل خريطة الفقر، ارتفاع معدل الفقر في المحافظات و المراكز و القرى التي تتسم بكبر حجم الأسرة، حيث تزداد نسبة الفقر مع زيادة عدد أفراد الأسر الفقيرة.

## ➤ ثانياً: التوصيات والسياسات المقترحة: -

- إعادة النظر فى بنود ما يتم وضعه تحت مظلة الدعم و برامج الحماية الإجتماعية بحيث تقتصر تلك البنود على البرامج الهادفة بشكل أساسى لأغراض إجتماعية، والتي تستهدف الأسر الفقيرة.
- العمل على تحسين الخدمات العامة، وبصفة خاصة التعليم و الصحة و السكن الكريم بما يكفل الحد من الفقر متعدد الأبعاد، فضلاً عن توفير حياة كريمة للفقراء .
- الحد من النمو السكاني و العمل على إصلاح المنظومة التعليمية لتجنب تدنى المستوى التعليمى ومخرجاته التي لا تتماشى ومتطلبات سوق العمل الحديثة، فضلاً عن ضرورة تبنى سياسات فاعلة لتنظيم الأسرة و تنمية الوعى للأسر محدودة الدخل بخطورة الزيادات السكانية و تداعياتها السلبية على مستويات المعيشة
- ضرورة وضع تصور لكيفية زيادة نمو الناتج المحلى يعطى أولوية لتنمية قطاعات الإنتاج السلعى (الزراعة و الصناعة) بمعنى أنه من غير المنطقى التركيز على تطوير قطاع بعينه وإهمال القطاعات الأخرى أو تطوير المناطق الحضرية و إهمال المناطق الريفية.
- أهمية تكثيف الاستثمارات الموجهة لمحافظة الصعيد لتقليل التفاوتات الداخلية بين المحافظات.
- ضرورة العمل على توفير نمو إحتوائى عند مستويات تسمح بنمو معقول فى الإستهلاك العائلى بما يضمن عدم إستمرار وقوع الفئات الضعيفة فى دائرة الفقر .

- ترشيد منظومة الدعم و رفع كفاءة التوزيع لتعظيم إستفادة الفئات الإجتماعية الأقل دخلاً لأثرها الواضح على ميزانية الأسر الفقيرة.
- ضرورة التركيز على نمط من النمو الإحتوائى يضمن خلق فرص عمل أكثر و أفضل من أجل مشاركة جميع الإمكانيات البشرية فى مصر فى سوق العمل و فى الإستفادة من النمو الاقتصادى.
- العمل على توفير الحماية الإجتماعية للفقراء بما يعزز من قدراتهم للدخول فى سوق العمل، وبما يؤدي إلى تقليل التفاوتات فى توزيع الدخل من خلال توفير فرص عمل منتجة ولائقة كخط دفاع أول ضد الفقر.
- التركيز على السياسات الرامية لرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ومن الاستهلاك الحقيقى وليس الناتج المحلى الاجمالى.
- توفير فرص عمل منتجة ولائقة كخط دفاع أول ضد الفقر .
- ضرورة العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية المتاحة فى المجتمع و رفع مستوى التعليم و الإهتمام بالرعاية الصحية.
- الأخذ بمبدأ المزايا النسبية و المزايا التنافسية و الإعتماد على القطاع الخاص و تطوير سوق العمل وإنماء الصناعات الصغيرة والمغذية.

## قائمة المرجع

### أولاً: المراجع العربية:-

- الخاقاني، نوري عبد الرسول، الكريطي، طالب حسين فارس. 2015، "الفكر الإقتصادي حول الفقر بين النهج و المنهج"، مجلة الإدارة و الإقتصاد، المجلد السابع، العدد السابع، ص 11
- الخطيب، أشرف يونس عبد الكريم. ٢٠١٦، "العلاقة بين الفقر و النمو الإقتصادي في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٤)", كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص ٢.
- العراقي، بشار. ٢٠١٣، "السياسة المالية و آليات تأثيرها في معدلات الفقر"، جامعة الموصل، العراق، ص ١٧٦.
- الهواري، بن الحسن. ٢٠١٧. "الفقر و التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٣)", مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ص ٥٣ - ٥٤.
- أمحمد، عمر بوزيد. ٢٠١١ / ٢٠١٢، "مذحة ظاهرة الفقر في الجزائر"، أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان، ص ص ٣٣ - ٣٤.
- بن سنوسي، ليلي، جديد، مسعودة. ٢٠١١، "الضرائب و آثارها على التنمية"، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، ص ٦٠.
- حاجي، فطيمة. ٢٠١٤، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤)", رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص ١٣-١٦.

- خير الدين، هناء، الليث، هبة. ٢٠٠٦، "العلاقة بين النمو الإقتصادي و توزيع الدخل و الحد من الفقر في مصر"، ورقة عمل رقم ١١٥.
- سيد أحمد، بوحزام. ٢٠١٧ / ٢٠١٨، "النمو المحايي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٦)", رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية.
- صندوق النقد الدولي. (٢٠٠١). " التنمية المالية و الحد من الفقر"، ورقة عمل صادرة من صندوق النقد الدولي، ص ١٦.
- منصور، موسى. ٢٠١٢. " دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية"، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، الجزائر، ص ٣.
- Bendjelloul.Khaled. ٢٠١٧، "النمذجة القياسية لعلاقة النمو الإقتصادي بمعدلات الفقر في الجزائر للفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٥)"

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:-

- Ahlenius, H. 2011, "**Pro – Poor Growth: Absolute and Relative Definition**".
- Aliona,J. 2017, "**Pro – Poor Growth: Definition ; Measurement and Policy Issues**".
- Angelique, G,Nindi, Nicholas, M and Odhiambo. 2015, "**Poverty and Economic Growth in Swaziland: An Empirical Investigation**", University of South Africa, Vol.13, No.1
- Brady, D. 2019, "**Theories of the Causes of Poverty**", Annual Review of Sociology ; Vol.45; PP: 155- 156.
- Breunig, R and O. Majeed.2020, "Inequality, Poverty andEconomic Growth,International Economics, Vol.161.
- Davis, E and Sanchez, M. 2014, "**AReview of the Economic Theories of Poverty**", No.435, p. 20.

- Lee,N and P. Sissons. 2016, “**Inclusive Growth ? The Relationship Between Economic Growth and Poverty in British Cities**”, London School of Economics.
- Michael,P, Todaro, Stephen and Smith, C, “**Poverty; Inequality; and Development**”, New York and George Washington University, P226.
- Mohammed, T. 2018, “**Simulation of the Impact of Economic Policies on Poverty and Inequality: GEM In Micro – Simulation for the ALGERIAN Economy**”, International Review of Applied Economics, Vol. 32, No. 3.
- Pressman, S. 1991, “**Keynes and Antipoverty Policy**“, Taylor and Francis, Vol.49, No. 3.
- Sinn, H. W and Scand. J.1995, “**A Theory of The Welfare State of Economics**”,University of Munich,Germany, Vol. 97, No.4.
- Tikhomova, N.2015, “**The Structural Preconditions and Basic Types of Poverty in Russia**”, Sociological Research, Vol.54, Issue. 1.
- Tinbege,J " **On the Measurement of Welfare**", Journal of Economics, Vol. 50, p7.
- Verme,P.2010, “**Astructural Analysis of Growth and Poverty in the Short Run**”, Journal of Developing Areas, Vol.43, No. 2, pp: 19- 23.

## **The Relationship between the Poverty and the Economic Growth with Application to the Egyptian Case, during the Period from 1999/ 2000 to 2017/ 2018**

Dr.Eman Moamed Abdel-latif Mostafa

Lecturer at Department of Economics  
Faculty of Administration, Economics and Information Systems  
Misr University for Science and Technology

### **Abstract:**

Poverty is a major obstacle to achieving sustainable development and raising economic growth rates. Therefore, all countries seek to adopt policies aimed at eradicating poverty and improving citizens' standard of living. The current study examines three problems:

- Despite the increase in investments directed to Upper Egypt governorates, the income gap is still there between the Upper Egypt governorates and other governorates.
- Although the national economy has grown at high rates, this is not commensurate with the poverty rates in the society.
- Despite the increase in government and non-profit spending on social protection projects and improving the incomes of the poor, this has not been sufficient to eradicate poverty.

Inference and Analysis are the two approaches employed in the current study. Moreover, the research is divided into five parts, the first of which deals with the frame of reference for poverty studies. The second part tackles the problem of poverty in Egypt, focusing on its dimensions and how serious it is. The third part handles the analysis of the phenomenon of poverty, its development and its determinants in Egypt during that period. The fourth part deals with analysing and evaluating the policies and procedures applied to confront the problem of poverty in Egypt. As for the fifth part of the current study, it sheds light on the most important conclusions and recommendations. One of the important results of the study is that the high rates of inflation during this period are due to the

implementation of a necessary set of economic reforms, and the low level of education is the factor most closely related to poverty risk in Egypt. The study is concluded with a number of recommendations, including the need to focus on a pattern of inclusive growth that ensures creating more and better job opportunities.

**Keywords:**

Poverty - economic growth - extreme poverty - absolute poverty - the roots of poverty - multidimensional poverty -Inflation rate- Unemployment-relative poverty- Pro- Poor Growth.